

السيسي يواصل إغراق مصر في مستنقع الديون وي طرح سندات دولية بـ20 مليار دولار



الأحد 14 أكتوبر 2018 10:10 م

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة والأشهر الماضية على وجه الخصوص، توسعًا غير مسبوق من نظام الانقلاب بقيادة عبد الفتاح السيسي في سياسة الاستدانة الخارجية المباشرة عبر القروض التي يحصل عليها، أو غير المباشرة عبر السندات وأذون الخزانة التي يطرحها، في محاولة لتوفير سيولة لسد العجز المتزايد في الميزانية □

وتخطط حكومة الانقلاب لطرح سندات دولية مقومة بعملات مختلفة بقيمة 20 مليار دولار حتى 2022، مع سعيها لتوسيع قاعدة المستثمرين من خلال استهداف أسواق لم تطرقها من قبل، والبحث عن بدائل تمويلية رخيصة لسد الفجوة التمويلية في الموازنة المصرية مع ارتفاع العائد على أدوات الدين الحكومية □

تأتي خطوات نظام الانقلاب رغم الصعود المخيف في معدلات الدين الخارجي، والتي بلغت- وفق أرقام رسمية أعلنها رئيس وزراء حكومة الانقلاب- 92.64 مليار دولار، في نهاية يونيو 2018.

وأبرم البنك المركزي، الخميس الماضي، اتفاقية للبيع مع الالتزام بإعادة الشراء بقيمة 3.8 مليار دولار مع عدد من البنوك الدولية، أبرزها كريدي سويس، وبنك إيه جي، ودويتشه بنك، وبنك أبو ظبي، وذلك بتاريخ استحقاق نهائي أربعة أعوام ونصف العام من تاريخ التعاقد، ومتوسط فترة استحقاق ثلاثة أعوام □

وأشارت تقارير دولية- أبرزها التقرير الصادر عن صحيفة فايننشال تايمز- إلى أن أسعار الفائدة لا تزال قضية شائكة في مصر، موضحة أنه رغم أن أسعار الفائدة المرتفعة كان لها أثر إيجابي على القطاع المصرفي الذي استفاد كثيرا من إقراض حكومة الانقلاب، إلا أنها قيدت اقتراض القطاع الخاص، إذ أصيب الإنفاق الرأسمالي بالركود وأصبح العملاء يقتضون من أجل تدبير نفقات التشغيل □

وتمثلت أبرز خطوات الاستدانة الخارجية لنظام الانقلاب، في حصوله على منحة من البنك الدولي بـ300 مليون دولار؛ بزعم استكمال توفير خدمات الصرف الصحي □

وأطلقت حكومة الانقلاب، الأسبوع الماضي، جولات ترويجية في أسواق آسيا وأوروبا، لإصدار سندات دولية، ما يمثل استدانة بصورة غير مباشرة عبر إصدار السندات وأذون الخزانة □

ويعتزم نظام السيسي طرح سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار، خلال العام المالي الجاري 2018-2019، وخلال العام المالي 2017